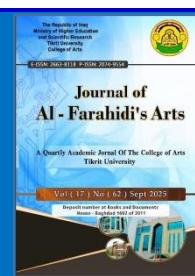




جامعة تكريت | Tikrit University

مجلة آداب الفراهيدن

Journal of Al-Farahidi's Arts



Narrative manifestations in Hijazi travel literature: Al-Qalsady's journey as a model

Dr. Dheyaa Hamid Hamood

Department of Arabic Language -College

of Arts -Tikrit University

Salahuddin - Iraq

E-Mail: Dhh76@tu.edu.iq

أثر تشابه الإعراب في تبain المعنى النحوي فيما له أربعة أوجه في القرآن الكريم

م.د. ضياء حامد حمود ظاهر

قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة تكريت

صلاح الدين - العراق

Mobile: +964 7712577727

SUBMISSION	Received in Revised Form
التقديم	استلام النسخة النهائية
4/8/2025	28/8/2025

ACCEPTED
القبول

3/9/2025 NO (62) September (2025) P (91-120)

E-PUBLISHED
النشر الإلكتروني

30/9/2025

P-ISSN: 2074-9554 | E-ISSN: 2663-8118

الملخص

This research explores the phenomenon of syntactic similarity in the Holy Qur'an, focusing on its role in shaping meaning and interpretation. Syntactic similarity, manifested through recurring inflectional and structural patterns, is present in every surah of the Qur'an. Despite its prevalence, it has not, to the best of my knowledge, received a detailed and systematic study. The present work seeks to fill this gap by examining eighteen distinct phenomena of syntactic similarity, each analyzed in terms of its grammatical structure and exegetical significance. Through this investigation, the study aims to contribute to a deeper linguistic and interpretive understanding of the Qur'anic text.

اخترت ظواهر تشابه الإعراب في القرآن الكريم؛ وذلك لكثره أثر تشابه الإعراب في القرآن الكريم، وممّا لا شك فيه أنه لا تخلو أي سورة من سور القرآن الكريم من وجود هذه الظواهر الإعرابية، ولكنها وعلى حد علمي وتتبعي لم تدرس من قبل بصورة مفصلة لذلك اخترت دراستها من سور القرآن الكريم، وقد قسمت البحث إلى ثمان عشرة ظاهرة في أثر تشابه الإعراب في القرآن الكريم.

Keywords

Similarity in grammatical ,Difference in meaning
Meaning , Diacritical marks

الكلمات المفتاحية

التشابه في الإعراب - الاختلاف في المعنى - المعنى - الحركات الاعرابي



THIS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE <http://creativecommons.org/licenses/by/4.0>

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد الخلق أجمعين وعلى الله وأصحابه الطيبين الطاهرين وبعد.

فالقرآن الكريم كتاب العربية الأكبر، وتراثه وأساليبه هي الأصل الذي يستحق أن تقوم عليه الدراسات اللغوية وال نحوية وإيانة ما فيها من دلالات ومعانٍ.

وقد لاحظت من تقليبي لكتب أهل التفسير والمعاني والإعراب أنّ ثمة مفردات تحتمل وجهاً متعددة من الناحية الإعرابية وأنّ ثمة معنىًّا دلالة لكل وجه من هذه الوجوه، فدونت هذه العجالة الموجزة لإظهار ما كان مشتملاً على أربعة أوجه وذلك من مختلف المصادر اللغوية مبيناً أثر التشابه الإعرابي في تلكم الآيات الكريمة وأوضحت أن مناط هذه كله إنما هو ظاهرة الاتساع في المعنى، وهي الميزة التي خُصّت بها العربية دون غيرها من اللغات فجاء العنوان تحت مسمى (أثر تشابه الإعراب في تبادل المعنى النحوي فيما له أربعة أوجه في القرآن الكريم) وأشار إلى بعض منها:

- ما يحتمل المصدرية والمفعولية والحالية والبدالية.

- وما يحتمل المصدرية والمفعولية والمفعول لأجله والصفة.

- وما يحتمل المفعولية والمفعول لأجله والحالية والصفة.

وغير ذلك من الاختلافات الإعرابية في ذات الكلمة الواحدة علماً أنني انتقيتُ الكلمات التي تختص بالنصب حصراً على أن لا تحتمل رفعاً أو جراً أو غير ذلك.

إنّ ظاهرة التشابه الإعرابي وأثرها في تبادل الدلالة لهي من الأمور التي كانت محط اشتغال العلماء من أهل اللغة فذهبوا بأرائهم فيها شتى المذاهب.

أما لفظ المتشابه فهو ما أطلقه النحاة ويعنون به المفردات التي لها أكثر من وجه في الإعراب والتي طرأ عليها بعض الإشكال والغموض من جهة الإعراب والمعنى.

أما الإعراب فهو معروف لا محاجة إلى تفصيله أو الإسهاب في الكلام عنه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أثر تشابه الإعراب في تبادل المعنى النحوي

فيما له أربعة أوجه من القرآن الكريم

أولاً: ما يحتمل المصدرية والمفعولية وال حالية والبدالية:

من ذلك قوله تعالى {وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ} ⁽¹⁾.

فقوله: (درجات) يحتمل أربعة توجيهات:

- الأول: أن يكون منصوباً على المصدرية وذلك على معنى الفعل لا على لفظه، وذلك لأن (الدرجة) هنا بمعنى: (الرفعة)، فكأنه قيل: ورفع بعضهم رفعتٍ وقد ذهب إلى ذلك العكسي ⁽²⁾.
- الثاني: ويجوز أن يكون منصوباً على أنه مفعول ثانٍ لـ (رفع) لأنه ضمن معنى: (بلغ) أي: بلغ بعضهم درجات، وقيل: التقدير: (على) أو (إلى) أو (في) درجات، فلما حذف حرف الجر وصل الفعل بنفسه، أي: أنه مفعول به منتصب على إسقاط الخافض ⁽³⁾.
- الثالث: وجاز أيضاً أن يكون مصدراً واقعاً موقع الحال، أو هو حال على حذف مضاف، أي: ذوي درجات ⁽⁴⁾، وقيل: إن (درجات) حال من (بعضهم) وذلك على معنى: ذا درجات ⁽⁵⁾.
- الرابع: هو منصوب على البدل وهو بدل اشتغال، أي: رفع درجات بعضهم ⁽⁶⁾.
- ولم أقف على غيره في القرآن الكريم.

ثانياً: ما يحتمل المصدرية والمفعولية وال حالية والتمييز :

ومنه قوله تعالى: {وَلَا دُخُلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا} ⁽⁷⁾، فقوله: (ثواباً) يحتمل أربعة توجيهات:

- الأول: ما ذهب إليه الزجاج من كون (ثواباً) منصوباً على أنه مصدر مؤكّد إذ يقول: (و"ثواباً" مصدر مؤكّد لأنّ معنى "ولادخلنّهم" جنات تجري من تحتها الأنهر: "لاثيننهم"، ومثله: ⁽⁸⁾ لأن قوله ^{عَجَلَ}: ⁽⁹⁾، معناه: كتب الله عليكم هذا، فـ "كتاب الله" مؤكّد ⁽¹⁰⁾).
- وقد تبعه في ذلك الزمخشري بقوله: (ثواباً) في موضع المصدر المؤكّد، بمعنى: إثابة أو ثواباً من عند الله، لأن قوله: ⁽¹¹⁾، في معنى: "لاثيننهم" ⁽¹²⁾.
- وقيل: مصدر مؤكّد لما قبله فان تكثير السيئات وإدخال الجنة في معنى: (الإثابة) ⁽¹³⁾.
- وجاء في البحر المحيط: (انتصب "ثواباً" على المصدر المؤكّد وإن كان الثواب هو المثار به، كما أن العطاء هو المعطى، واستعمل في بعض الموارد بمعنى المصدر الذي هو الإعطاء موضع "ثواباً" موضع "إثابة" أو موضع (ثواباً) لأن ما قبله في معنى: "لاثيننهم" ونظيره قوله تعالى: {وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ} ⁽¹⁴⁾ و {سَدْنُدْخُلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ} ⁽¹⁵⁾.

- والثاني: ويجوز أن ينتصب مفعولاً به، يقول أبو حيان: (وأن يكون مفعولاً بفعل مذوف يدل عليه المعنى أي: يعطهم ثواباً) ⁽¹⁶⁾.
- والثالث: أن يكون منصوباً على الحال من الضمير المفعول به أي: حال كونهم مثابين، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في قوله (تجري) العائد على (جنت)، ويجوز أيضاً أن يكون حالاً من (جنت) أي: مثاباً بها، وجاز ذلك مع كونها نكرة لخصوصها بالصفة ⁽¹⁷⁾، يقول أبو حيان: (وقال الكسائي: هو منصوب (على القطع) ولا يتوجه لي معنى هذا القول) ⁽¹⁸⁾، وقد فسر السمين الحلبي على القطع بأنه على الحال ⁽¹⁹⁾.
- والرابع: أنه منصوب على التمييز وهو مذهب الفراء- ⁽²⁰⁾، وقال السمين الحلبي معلقاً على التوجيهين الآخرين: (وعلى الجملة فهذان وجهان غريبان يبعد فهمهما) ⁽²¹⁾.
ومما ينطوي تحت هذه التوجيهات ما جاء في قوله تعالى: {لَكُنَ الَّذِينَ اتَّقُوا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ} ⁽²²⁾.
فقوله: (نُزُلًا) يحتمل أربعة توجيهات:
 - الأول: أن ينتصب على المصدر المؤكّد وقد نسب - أبو جفر - هذا التوجيه إلى البصريين ⁽²³⁾، فـ(نُزُلًا) مصدر وانتصابه بالمعنى لأن معنى: (لهم جنت) أي: نزلهم جنت نزلاً ⁽²⁴⁾، وقدره الزمخشري بقوله: (رزقاً وعطاءً من عند الله) ⁽²⁵⁾.
 - الثاني: النصب على الحالية وقد نسبه العكري إلى الكوفيين ⁽²⁶⁾، وقيل منصوب على الحال من (جنت) ذلك لخصوصها بالوصف والعامل فيه ما في الظرف من معنى الاستقرار ⁽²⁷⁾، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير المجرور في "فيها"، أي: "منزلة"، وذلك إذا قيل بأن "نُزُلًا" مصدر بمعنى المفعول أي: منزلة، ويجوز أيضاً أن تكون حالاً من الضمير المستكن في: (خالدين) وذلك إذا قلنا إن "نُزُلًا" جمع "نازل" ⁽²⁸⁾.
 - والثالث: ويجوز فيه النصب على المفعولية بفعل مضمر والتقدير: جعلنا نُزُلًا، وقيل: جعلنا لهم نزلاً ⁽²⁹⁾.
 - والرابع: جوّز - الفراء- النصب على التفسير، أي: التمييز، كما تقول: هـ لـ هـ، أو صدقة ⁽³⁰⁾، وعلق - أبو حيان - على قول الفراء- مرجعاً له إلى الحال بقوله: (وهذا القول راجع إلى الحال) ⁽³¹⁾، وأيد السمين الحلبي قول أبي حيان بقوله: (وهذا القول بكونه حالاً) ⁽³²⁾، وقد قرأ الجمهور: "نُزُلًا" بضم الزاي، وقرأ الحسن والأعمش والنخعي ⁽³³⁾ (ت 96هـ) بسكونه وهي لغة

والحق الأول⁽³⁴⁾. ومثله ما جاء في قوله تعالى: { وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عَتِيًّا }⁽³⁵⁾، فقد وجّه السمين الحليبي قوله: (عَتِيًّا) أربعة توجيهات⁽³⁶⁾:

- الأول: أنه مفعول به، أي: بلغت عتيًا من الكبر، فعلى هذا يكون قوله: (من الكبر) متعلقًا بـ(بلغت) ويجوز أن يتعلّق بمحذف على أنه حال من (عَتِيًّا) لأنّه في الأصل صفة له.
- الثاني: أن يكون مصدرًا مؤكّدًا من معنى الفعل، لأنّ بلوغ الكبر في معناه.
- الثالث: أنه مصدر واقع موقع الحال من فاعل (بلغت) أي: عاتيًا أو ذاتيًّا.
- الرابع: أنه تميّز⁽³⁷⁾، والأول أحسنها.

ثالثًا: ما يحتمل المصدرية والمفعولية والمفعول لأجله والصفة

ومنه قوله تعالى: { وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا }⁽³⁸⁾، فقوله (إِحْسَانًا) يحتمل أربعة توجيهات:

الأول: أن يكون منصوبًا على أنه مصدر جاء تأكيدًا لفعل ممحض وتقدير: وأحسنوا، أو: ويسنون بالوالدين، فتقدير: (وأحسنوا) إنما هو مراعاة للمعنى⁽³⁹⁾.
ويرى الباحث أن في هذا التوجيه نظرًا لأن المصدر الذي يجيء مؤكّدًا لا يجوز حذف عامله لأنّه مسوقٌ لتقدير عامله، والحذف مناف لذلك⁽⁴⁰⁾.

أمّا إذا تعلّقت (الباء) بـ(إِحْسَانًا) فـ(إِحْسَانًا) يكون مصدرًا واقعًا موقع فعل الأمر كأنّه قال: وأحسنوا بالوالدين إِحْسَانًا، و(الباء) ترافق (إِلَى) في هذا المعنى، تقول: أحسن به وإليه⁽⁴¹⁾.
وإذا ما جُعل قوله: (بالوالدين) أي: الباء وما عملت فيه معطوفًا على قوله: (لا تعبدون) فحينئذ ينتصب قوله: (إِحْسَانًا) على المصدر من ذلك المضاف الممحض وهو (البر) وتقدير: بإفراد الله بالعبادة وبالوالدين، أي: وببر الوالدين، أو بإحسان إلى الوالدين⁽⁴²⁾.

والثاني: أن يكون منتصبًا على أنه مفعول به لفعل مقدر و(الباء) حينئذ متعلقة بذلك الفعل وتقدير: واستوصوا بالوالدين إِحْسَانًا⁽⁴³⁾.

والثالث: ويجوز أيضًا النصب على أنه مفعول لأجله، فيكون التقدير: ووصيّناهم بالوالدين إِحْسَانًا بنا، أي: لأجل إِحساننا إلى الموصي بهم من حيث إنَّ الإِحسان متسبيبٌ عن وصيّتنا بهم لهم⁽⁴⁴⁾.

والرابع: جاء في – روح المعاني –: (وَقَرَا -الْجَهْدَرِيُّ⁽⁴⁵⁾: "إِحْسَانًا" عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرُ (أَحْسَنَ) الَّذِي هَمَزَتْهُ لِلصِّيرَوْرَةِ كَمَا تَقُولُ: "أَعْشَبَ الْأَرْضَ إِعْشَابًا"، أَيْ: صَارَتْ ذَا عُشْبٍ، فَ(إِحْسَانًا) حِينَئِذٍ نَعْتُ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ: قَوْلًا ذَا إِحْسَانٍ)⁽⁴⁶⁾.

ويرى الباحث أن الراجح من تلك التوجيهات هو كون إعراب "إِحْسَانًا" مفعولاً مطلقاً جاء نائباً مناب فعل الأمر، وذلك لعدم الإضمار فيه ولا اطراد مجيء المصدر في معنى فعل الأمر، جاء في شرح ابن عقيل: (وَيُحَذَّفُ عَامِلُ الْمَصْدَرِ وَجَوْبًا فِي مَوَاضِعِهِ إِذَا وَقَعَ الْمَصْدَرُ بِدَلَّا مِنْ فَعْلِهِ، وَهُوَ مَقِيسُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ نَحْوَ: "قِيَامًا لَا قَعُودًا" أَيْ: قُمْ قِيَامًا وَلَا تَقْعُدْ قَعُودًا)⁽⁴⁷⁾. ومنه قول الشاعر⁽⁴⁸⁾: (من الطويل)

عَلَى حِينَ الْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالَ نَدَلَ الْتَّعَالَبِ فَ-(نَدَلًا) مَفْعُولٌ مَطْلُقٌ نَائِبٌ مَنَابٌ فَعَلَ الْأَمْرَ لِلْمَخَاطِبِ، وَالْتَّقْدِيرُ: أَنْدَلْ نَدَلًا⁽⁴⁹⁾.

رابعاً: ما يحتمل المصدرية والمفعولية والمفعول لأجله والحالية من ذلك قوله تعالى: {وَأَتَوْا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً}⁽⁵⁰⁾. فقوله: (نِحْلَةً) يحتمل أربعة توجيهات:

الأول: النصب على المصدرية وهو توجيه الزمخشري، إذ يقول: ("نِحْلَةً" من نِحْلَةٍ إِذَا أُعْطِيَ إِيَاهُ وَوَهْبَةٌ لِهُ مِنْ طَيْبِ نَفْسِهِ نِحْلَةً وَنَحْلًا، وَانتِصَابُهَا عَلَى الْمَصْدَرِ لِأَنَّ "النِّحْلَةَ" وَ"الْإِيَّاتِاءَ" بِمَعْنَى: "الْإِعْطَاءَ" فَكَأَنَّهُ قَيْلٌ: وَانْحَلُوا النِّسَاءُ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً، أَيْ: أَعْطُوهُنَّ مَهْوَرَهُنَّ عَنْ طَيْبَةِ أَنْفُسِكُمْ)⁽⁵¹⁾، أَيْ: إِنَّ "نِحْلَةً" مَصْدَرٌ عَلَى غَيْرِ الْصَّدْرِ، كَفُولُهُمْ: قَعَدْتُ جَلُوسًا⁽⁵²⁾.

الثاني: وقد جوَّزَ الزمخشري في توجيه آخر أن يكون منصوباً على الحال، وتبعه العكري إلا أن صاحب الحال فيه ثلاثة احتمالات:

أولها: أنه الفاعل من قوله (فَأَتَوْهُنَّ) أَيْ: فَأَتَوْهُنَّ صَدَقَاتِهِنَّ نَاحِلِينَ طَيِّبِي النُّفُوسِ بِالْإِعْطَاءِ.

وثانيها: أنه المفعول الأول للفعل "آتُوا" وهو "النساء".

وثلاثتها: أنه المفعول الثاني: وهو "صَدَقَاتِهِنَّ" أَيْ: منحولة معطاة عن طيبة الأنفس، أو: منحولات⁽⁵³⁾.

جاء في التحرير والتتوير: (وَانتِصَابُ قَوْلِهِ "نِحْلَةً" عَلَى الْحَالِ مِنْ "صَدَقَاتِهِنَّ" وَإِنَّمَا صَحَّ مَجِيئُ الْحَالِ مُفْرَدًا وَصَاحِبُهَا جَمْعٌ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِهِذَا الْمُفْرَدِ الْجِنْسُ الْصَّالِحُ لِلْأَفْرَادِ كُلُّهَا)⁽⁵⁴⁾.

والثالث من التوجيهات: يجوز أن تكون مفعولاً من أجله وذلك إذا فُسرت بمعنى: "شِرْعَةً" ، والمعنى: آتوهن مهورهن شرعة⁽⁵⁵⁾.

والرابع: قيل: إن "شِرْعَةً" منصوبة بإضمار فعل بمعنى: "شرع" ، أي: نحل الله ذلك نحلة ، أي: شَرَعَه شرعةً ودينًا⁽⁵⁶⁾.

ومثل ذلك ما جاء في قوله تعالى: {وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكُبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ} ⁽⁵⁷⁾.

قوله: "زينة" فإنه يحتمل ما تقدم من توجيهات، أولها: أن ينتصب بإضمار فعل، فقال الأخفش: ("زينة" أي: وجعل الله الخيل والبغال والحمير وجعلها زينة)⁽⁵⁸⁾.

وقدره الزمخشري: (وخلقها زينة) وهذا التقدير على قراءة قتادة دون (الواو) أي: (لتركبوها زينة)⁽⁵⁹⁾.

ثانيها: وجوز ابن الأنباري أن يكون مفعولاً من أجله⁽⁶⁰⁾، وتبعه السمين الحلبي إذ يقول: (إنها مفعول لأجله وإنما وصل الفعل إلى الأول باللام في قوله: "لتركبوها" والى هذا بنفسه لاختلال شرط في الأول وهو عدم اتحاد الفاعل، فان الخالق هو الله، والراكب المخاطبون بخلاف الثاني)⁽⁶¹⁾.

ثالثها: ويجوز النصب على الحال، وصاحب الحال إما أن يكون مفعول "خلقها" وهو اختيار الزمخشري، أي: وخلقها لتركبوها وهي زينة وجمال⁽⁶²⁾، وإما حال من مفعول "لتركبوها" وهو اختيار - ابن عطية⁽⁶³⁾، وقد أضاف السمين الحلبي إلى "زينة" أن تكون حالاً من فاعل "لتركبوها" ، أي: تركبوها متزينين بها⁽⁶⁴⁾.

رابعاً: أن يكون مصدرًا لفعل مذوف، أي: ويترzinون بها زينة⁽⁶⁵⁾.

ومن ذلك أيضًا مما يحتمل هذه التوجيهات الأربع ما جاء في قوله تعالى: {فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٌ أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ} ⁽⁶⁶⁾.

قوله: "أَمْرًا" يحتمل ما تقدم من توجيهات، فقد ذهب الأخفش الأوسط إلى نصبه على الحال والمعنى: إنا أنزلناه أمرين أمرًا وراحمين رحمة⁽⁶⁷⁾.

فيجوز في "أَمْرًا" أن يكون حالاً من فاعل "أنزلناه" أي: أنزلناه أمرين أمرًا، أو حالاً من مفعول "أنزلناه" أي: أنزلناه في حال كونه أمرًا من عندنا بما يجب أن يُفعل، وقيل: هو حال من "أمرٍ لأنه وصف فحسنت الحال منه)⁽⁶⁸⁾.

وجوز - الزمخشري - نصبه على الاختصاص إذ يقول: (أَمْرًا) نُصِّبَ على الاختصاص جعل كل أمرٍ جَزْلًا فَخَمًا بِأَنْ وَصْفَهُ بِالْحَكِيمِ، ثُمَّ زَادَهُ جَزَالَةً وَكَسْبَةً فَخَامَةً بِأَنْ قَالَ: أَعْنِي بِهَذَا الْأَمْرِ أَمْرًا حَاصِلًا مِنْ عَنْدَنَا كَائِنًا مِنْ لَدْنَا كَمَا افْتَضَاهُ عَلَمْنَا وَتَدْبِيرُنَا) ⁽⁶⁹⁾.

ويجوز أيضًا أن ينتصب مفعولاً به بـ(منذرين)، وذلك كقوله تعالى : ⁽⁷⁰⁾، ويكون المفعول الأول مخدوفاً أي: منذرين الناس أمرًا ⁽⁷¹⁾، ويجوز في "أمرًا" أن يكون مصدرًا، لكن بتأويل العامل فيه إلى معناه أي: أمرنا به أمرًا بسبب الإنزال ⁽⁷²⁾.

وقيل: يجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً مؤكداً لعامله "يفرق" أي: أنه مصدر من معنى الفعل "يفرق"، أي: فرقاً من عندنا أو من أمرنا ⁽⁷³⁾.

ويجوز أيضًا في "أمرًا" أن يكون مفعولاً من أجله وناصبه إما أن يكون الفعل "أنزلنا" أو "منذرين" أو "يفرق" ⁽⁷⁴⁾.

والحاصل مما تقدم أنَّ انتساب "أمرًا" يرجع إلى أربعة أشياء وهي: الحالية والمفعولية أو الاختصاص والمصدرية والمفعول لأجله.

ولم أجُدْ غير تلك الموضع الثلاثة مما يمكن أن يحتمل هذه التوجيهات في آيات القرآن الكريم. خامسًا: ما يحتمل المصدرية والمفعول لأجله والحالية والصفة:

يندرج تحت تلك التوجيهات ما جاء في قوله تعالى: {سَخَرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا} ⁽⁷⁵⁾.

فقوله: "حسومًا" يحتمل أربعة توجيهات:

الأول: أن ينتصب على المصدر بفعل من لفظه، والتقدير: تحسمهم حسومًا.
الثاني: أن يكون مفعولاً لأجله.

الثالث: أن ينتصب على الحالية، أي: ذات حسوم.

الرابع: أن ينتصب على أنه نعت لقوله: (سبع ليال).

ويتضح ذلك بقول الزمخشري: (الحسوم: لا يخلو من أن يكون جمع "حاسِمٍ" كـ(شهود) و(قعود) أو مصدرًا كـ(الشكور والكفور)، فان كان جمعًا فمعنى قوله: "حسومًا": نحسات حسمت كلَّ خير، واستأصلتْ كلَّ بركة، أو متابعةَ هبوبِ الرياح ما خفتَ ساعةً حتى أَتَتُ عليهم، تمثيلًا لكتابها بكتابها في إعادةِ الكي على الداءِ كرَّةً بعدَ أخرى حتى ينحسم، وإن كان مصدرًا: فإما أن ينتصب بفعله مضمرًا، أي: تحسم حسومًا، معنى: تستأصل

استئصالاً، أو يكون صفة كقولك: ذات حسوم، أو يكون مفعولاً له، أي: سخرها عليهم للاستئصال⁽⁷⁶⁾.

فحاصل كلام الزمخشري هو أنه يجوز في "حسوماً" أن تكون جمع "حاسم" مثل: "قعود" جمع "قاعد" و "شهود" جمع "شاهد" وعلى ذلك يكون له معنian: أحدهما: أن يكون المعنى يتابع بعضها بعضاً، أي: لا فصل بينهما.

والآخر: أن يكون "حسوماً" من "الجسم" وهو القطع أي: حاسمة مستأصلة، ومنه سمي السيف حساماً، لأنه يقطع.

وعلى هذين المعنین: يجوز في "حسوماً" النصب على أنه صفة لـ(سبع ليال وثمانية أيام)، أو على الحال منها.

ويجوز أن يكون مصدراً كـ(الشكور والدخول) فينتصب عندها على المفعول لأجله وعامله قوله: "سخرها"، أي: سخرها عليهم لاستئصالهم وقطع دابرهم⁽⁷⁷⁾. ولم أجد غير هذا الموضع في آيات القرآن الكريم.

سادساً: ما يحتمل المصدرية والمفعول لأجله والظرفية والحالية

جاءت كلمة "صفحاً" في قوله تعالى: {أَفَنَضَرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ} ⁽⁷⁸⁾. تحتمل أربعة توجيهات:

الأول: أن تكون مصدرًا في معنى: "يضرب" يقول - أبو جعفر النحاس -: (أن يكون معنى "أَفَنَضَرِبُ" أَفْنَصْفَح، كما يقال: هو يَدْعُهُ تَرْكًا، لأن معنى يَدْعُهُ: يُتَرَكَهُ) ⁽⁷⁹⁾، ولأنه يقال: ضرب عن كذا وأَضْرَبَ عنه، بمعنى: (أعرض عنه وصرف وجهه عنه) ⁽⁸⁰⁾. قال طرفة ⁽⁸¹⁾:

أَضْرَبَ عَنِّكَ الْهَمَّ وَمَطَّ طَرِيقَهَا ضَرَبَكَ بِالسَّوْطِ وَنَسَّ الْفَرِسِ
وقد جوز ابن عطية نصب "صفحاً" على المصدر المؤكّد لمضمون الجملة فيكون عامله مخدوفاً نحو قوله تعالى: (أَفَنَضَرِبُ) ⁽⁸²⁾، يقول: (وانتسابه) كانتصاب "صنع الله"، فيحتمل أن يكون بمعنى العَفْوِ والغَفْرَ لِلذَّنْبِ، فكأنه تعالى يقول: (أَفْنَرُكَ تذكيرَكُمْ وَتَخويفَكُمْ عَفْوًا عنْكُمْ وَغَفْرًا لِإِجْرَامِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ...). ⁽⁸³⁾

وقد ردَّ أبو حيان ما ذهب إليه ابن عطية بقوله: (ولا يظهر لي هذا الذي قاله فليس انتسابه انتساب "صنع الله").⁽⁸⁴⁾

وقال - ابن الأنباري -: (ومنهم مَنْ يَقْدِرُ لَهُ فِعْلًا مِنْ لَفْظِهِ، فَكَأْنَهُ قَالَ: أَفْصَحْ عَنْكُمْ صَفَحًا).⁽⁸⁵⁾

الثاني: ويجوز فيه النصب على الحالية من الفاعل، أي: صافحين معرضين.
والثالث: أن يكون مفعولاً من أجله.

والرابع: يجوز أيضاً النصب على الظرفية.

وقد فَصَّلَ الزمخشريُّ توجيهَ الحالية والمفعول لأجله والظرفية بقوله: (و"صفحاً" على وجهين: إما مصدر من (صفح عنه): إذا أعرض، فينتصب على أنه مفعول له على معنى: أُفَعِّلُ عَنْكُمْ إِنْزالَ الْقُرْآنِ وَإِلَزَامَ الْحَجَةِ بِهِ إِعْرَاضًا عَنْكُمْ، وإِما بمعنى: الجانب، من قولهم: نظر إليه بصفح وجهه، وصفح وجهه على معنى: أَفْنَحْيَهُ عَنْكُمْ جانِبًا، فينتصب على الظرف كما تقول: ضعْهُ جانِبًا، وامْشِ جانِبًا، وتعضده قراءةً مَنْ قرأ: "صفحاً" بالضم، وفي هذه القراءة وجة آخر: وهو أن يكون تخفيف "صفح" جمع صفوح فينتصب على الحال، أي: صافحين معرضين).⁽⁸⁶⁾

فقد أشار الزمخشري إلى قراءة شبيل بن عزرة⁽⁸⁷⁾ وسميط بن عمير⁽⁸⁸⁾، إذ قرأوا: "صفحاً" بضم الصاد⁽⁸⁹⁾.

وقد عَلَقَ السمين الحلبي على كلام الزمخشري بقوله: (ما ذكره من كونه لغة في المفتوح ويكون ظرفاً أنه جمع "صفوح" نحو: صبور وصبر، فينتصب حالاً من فاعل "تضرب" وقدر الزمخشري على عادته فعلاً بين الهمزة والفاء أي: أنهملكم فتضرب)⁽⁹⁰⁾، فـ(صفحاً) يحمل النصب على المفعولية المطلقة والمفعول لأجله والحالية والظرفية.

ولم أقف على غير هذا الموضع في القرآن الكريم.

سابعاً: ما يحمل المصدرية والمفعول لأجله وخبر الفعل الناقص والمعطف منه ما جاء في قوله تعالى: {وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَصْبِيلَ الْكِتَابِ لَا رَبَّ لَهُ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ}⁽⁹¹⁾ فقوله: "تصديق" يحمل أربعة توجيهات:

الأول: أنه خبر لـ(كان) مضمرة والتقدير: ولكن كان تصديق، أي: مصدقاً ومفصلاً وإليه ذهب الكسائي والفراء وابن سعدان⁽⁹²⁾ (ت 231هـ).⁽⁹³⁾

الثاني: أن يكون منتصباً وذلك عطفاً على خبر "كان" ومثله أيضاً قوله تعالى: {لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولَئِكَ الْأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُدَى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ} (94).

والثالث: أنه منصوب على المصدرية بفعل مقدر من لفظه والتقدير: ولكن يصدق تصديق الذي بين يديه من الكتب.

والرابع: ويجوز أن يكون مفعولاً لأجله وذلك بإضمار فعل عامل فيه أي: وما كان هذا القرآن أن يفترى ولكن أنزل للتصديق (95).

ثامناً: ما يحتمل المصدرية والحالية والتمييز والبدالية:

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: {فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمٍ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ هَذِيَا بَالغَ} (96).

فقوله: "هذِيَا" يحتمل أربعة توجيهات:

الأول: أن يكون منتصباً على الحال من الضمير في "به" يقول الزجاج: (هو منصوب على الحال، والمعنى: يحكم به مقدراً أن يهدى) (97).

وقال الزمخشري: ("هذِيَا" حالٌ من "جزاء" فيمن وصفه بمثل، لأن الصفة خصصته فقربته من المعرفة) (98)، وكذا خصصه أبو حيان (99)، ورَدَ السمين الحلبي بقوله: (وهذا غير صحيح بل الحالية جائزة مطلقاً) (100).

الثاني: ويرى مكي بن أبي طالب وتبعه العكري من أنه منصوب على المفعولية المطلقة والتقدير: يُهدِيه هذِيَا (101).

الثالث: ويجوز أيضاً النصب على التمييز، قال بذلك مكي بن أبي طالب والعكري في توجيه آخر إلا أن - مكيَا - قال: (على البيان) وهو التمييز في المعنى (102).

يقول السمين الحلبي في توجيهه - مكي والعكري -: (وكأنهما ظننا أنه تمييز لِمَا أُبْهِمْ في المثلية، إذ ليس هنا شيء يصلح للتمييز غيرها، وفيه نظرٌ من حيث إن التمييز يرفع الإبهام عن صفة لأنَّ "الهدي" صفةٌ في المعنى إذ المراد به "مُهْدَى") (103).

الرابع: أنه بدل من "جزاء" وذلك فيمن نصب "جزاء" و"بالغ" صفة لـ "هذِيَا".

ولم أجد غير هذا الموضع في آيات التنزيل الحكيم.

تاسعاً: ما يحتمل المصدرية والمصدر التشبيهي والمفعولية والمفعول لأجله:

ومنه قوله تعالى: {فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ} (104).

فقوله: "حُبٌّ" يحتمل أربعة توجيهات:

الأول: يجوز أن يكون مفعولاً بـ"أحبت" لأنه بمعنى: آثرتُ، وـ"عن" على هذا بمعنى: "على"،

أي: على ذكر ربِّي، هذا مذهب الفراء (105).

وقال أبو حيَّان: (وَكَأَنَّهُ مَنْقُولٌ عَنِ الْفَرَاءِ) (106)، أي: أنه ضمَّنَ "أحبت" معنى آثرت حتى

نصب (حب) مفعولاً به، وقال السمين الحلبي معتبراً على ذلك: (وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ مَتَعَدُّ بِنَفْسِهِ

وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّضْمِينِ لَوْلَمْ يَكُنْ مَتَعْدِيًّا، وَقِيلَ: ضُمِّنَ مَعْنَى: (أَنْبَتُ فَلَذِكَ تَعْدَى

بــ(عن)) (107).

الثاني: قيل: إنه مصدر على حذف الزوائد والعامل: "أحبت" (108).

الثالث: وقيل: إن "أحبت" من "أحبَّ الْبَعِيرَ" إذا سقط وبَرَكَ من الإعياء والتعب، والمعنى:

قعدتُ عن ذكر ربِّي، فيكون "حبَّ الخير" على هذا مفعولاً من أجله (109).

وقد جمع - ابن عطية - تلك التوجيهات الثلاثة بقوله: ("حبٌّ" مفعولاً به نُصِّبَ لذلك عند فرقَةِ،

كأنَّ "أحبت" بمعنى: آثرتُ، وقالت فرقَةُ، المفعول بــ(أحبت) مَحْذُوفٌ، وــ"حبٌّ" نُصِّبَ على

المصدر، أي: أحببتُ هذه الخيلَ حبَّ الخيرِ، وقالت فرقَةُ: "أحبت" معناه: سقطتُ إلى الأرض

لذنبيِّ، فهو مأخوذ من: "أحبَّ الْبَعِيرَ" إذا أعيَا وسَقَطَ هُزَالًا، وــ"حبٌّ" على هذا مفعول

لأجله (110).

الرابع: وقيل: إنه منصوب على المصدر التشبيهي، أي: أحببتُ الخيلَ كحبِّ الخيرِ أي: حبَّا

مثل حبِّ الخير (111)، ولم أجد غير هذا الموضع مما يمكن أن يحتمل هذه التوجيهات في آيات

القرآن الكريم.

عاشرًا: ما يحتمل المفعولية والتشبيه بالمفعول به والتمييز والتوكييد:

من ذلك ما جاء في قوله تعالى: {لَوْمَنَ يَرْغَبُ عَنْ مُلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفَهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَا

فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمَنِ الصَّالِحِينَ} (112)، فقوله: "نفسه" يحتمل أربعة توجيهات:

الأول: أنه مفعول به ولكن على تضمين "سفه" معنى فعل يتعدى، فقدره - أبو عبيدة - بمعنى:

(أَهْلَكَ نَفْسَهُ) (113)، وقدره الزجاج بمعنى: "جهل" (114)، وجاء في المحرر الوجيز: (وَحَكَى

شُلُبٌ (ت 291هـ)، والمبرد (ت 285هـ): أن "سفه" بكسر الفاء يتعدى بنفسه كما يتعدى

"سفه" بفتح الفاء والتضدي، وحُكى عن - أبي الخطاب-⁽¹¹⁶⁾ (ت 177هـ) أنها لغة⁽¹¹⁷⁾، وهو اختيار الزمخشري، إذ يقول: ("سفه نفسه" امتهنها واستخف بها)⁽¹¹⁸⁾، ثم ذكر توجيهاتٍ أخرى قال: (والوجه هو الأول وكفى شاهدًا له بما جاء في الحديث: (الكبيرُ أَنْ تَسْقَهُ الْحَقُّ وَتَعْمَصُ النَّاسُ)⁽¹¹⁹⁾، وذلك أنه إذا رغب عما لا يرغب عنه عاقل فقد بالغ في إهانة نفسه وتعجيزها حيث خالف كل نفس عاقلة⁽¹²⁰⁾، وقيل: إنه منصوب على إسقاط حرف الجر والتقدير: (سفه في نفسه) ولا ينافي عليه⁽¹²¹⁾.

الثاني: أنه توكيٍدٌ مُؤكَدٌ مُحذفٌ تقديره: إِلَّا مَنْ سَفَهَ قُولَةَ نَفْسِهِ، فُحِذِفَ الْمُؤَكَّدُ وَأُقِيمَ التوكيٍدُ مقامه وذلك قياساً على النعت والمنعوت، وقد حكى ذلك - مكي بن أبي طالب- وبعض البصريين⁽¹²²⁾.

الثالث: منصوب على أنه تمييز وهو توجيه الفراء، إذ يقول: (إن "نفسه" مثل: ضفتُ به ذرعًا)⁽¹²³⁾، وهذا لا يُجيزه البصريون، لأنَّه معرفة وشرط التمييز عندهم أن يكون نكرة⁽¹²⁴⁾. وقال الزمخشري: (وَقَدْ انتَصَابَ (النَّفْسُ) عَلَى التَّمِيِّزِ، نَحْوَ عَيْنَ رَأْيِهِ وَأَلْمَ رَأْسِهِ، وَيُجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي شَذْوَذِ تَعْرِيفِ الْمُمِيَّزِ)⁽¹²⁵⁾.

وذلك كقول النابغة⁽¹²⁶⁾: (من الوافر)

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهَرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

وَكَوْلُ الْحَارِثِ الْمَرِي⁽¹²⁷⁾: (من الوافر)

فَمَا قَوْمِي بِتَغْلِبَةِ بَنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَزَارَةِ الشُّعْرِ الرَّقَابَا

فقد جعل (الظهر والرقب) تمييزين، وليس كذلك، بل هما مُشبّهان بالمعنى به لأنهما معمولاً صفةً مُشبّهةً وهي (الشُّعْرُ) جمع (أشعر) و (أجب)، وهو اسمٌ وعليه فإنه ليس نحوه لأنَّ (نفسه) انتصب بعد فعل و (الرقب والظهر) انتصباً بعد اسمٍ وهم من باب الصفة المُشبّهة⁽¹²⁸⁾.
الرابع: وقيل: إنه مُشبّه بالمعنى به وهو قول بعض الكوفيين⁽¹²⁹⁾.

والراجح مما تقدم هو التوجيه الأول ذلك لأنَّ التضمين لا ينافي وكذلك حذف حرف الجر، وأمَّا حذف المؤكَدُ وإبقاء التوكيد فذلك لا يجوز على الصحيح، وأمَّا التمييز فلا يقع معرفة، وأمَّا النصب على التشبّه بالمعنى به فلا يكون في الأفعال وإنما يكون في الصفات المُشبّهة خاصة⁽¹³⁰⁾.

ولم أجد غير هذا الموضع في آيات القرآن الكريم.

أحد عشر: ما يحتمل المفعولية والمفعول لأجله والحالية والصفة:
من ذلك ما جاء في قوله تعالى: {الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَكَرَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقَاتَ عَذَابَ النَّارِ} (١٣١).

فقوله: "باطلاً" يحتمل أربعة توجيهات:

الأول: ما يراه سببويه من جعله (باطلاً) حالاً من ضمير المصدر المقدر أي: خلقاً باطلاً (١٣٢)،
وقيل: إنه حال من المفعول به وهو قوله: "هذا" (١٣٣).

الثاني: ويجوز فيه النصب على أنه مفعول لأجله وهو مذهب أبي جعفر النحاس إذ يقول: (أي: ما خلقته من أجل باطل بل خلقته دليلاً عليك، فهو مفعول لأجله) (١٣٤)، وقدره مكي بن أبي طالب على إسقاط "اللام" أي: الباطل (١٣٥)، وتبعهما في ذلك ابن الأنباري (١٣٦).

الثالث: أن يكون صفةً لمصدر محذف، أي: خلقاً باطلًا، وهو مذهب - الزمخشري - إذ يقول: (والمعنى: ما خلقته خلقاً باطلًا بغير حكمةٍ بل خلقته لداعي حكمةٍ عظيمة) (١٣٧).

الرابع: وجاز أيضًا أن يكون مفعولاً ثانياً للفعل "خلق" معنى: "جعل" التي تتعدد لاثنين، ويرى أبو حيان خلاف ذلك قال: (وقيل: إنه مفعول ثان لـ"خلق" وهي بمعنى: (جعل) التي تتعدد إلى اثنين وهذا عكس المنقول في النحو وهو أن "جعل" يكون بمعنى: "خلق" فيتعذر لواحد، أما أن "خلق" يكون بمعنى: (جعل) فيتعذر لاثنين فلا أعلم أحداً من له معرفة ذهب إلى ذلك، وبالباطل: الزائل الذاهب) (١٣٨).

ويميل الباحث إلى ما ذهب إليه أبو حيان في توجيهه "باطلاً"، أي: النصب على الحالية من المفعول (هذا) وهي حال لا يمكن الإستغناء عنها فهي كالحال في قوله تعالى: {وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ} (١٣٩)، فلا يجوز حذف الحال من هذه الآية وهو قوله: "لاعبين"، حتى لا يكون المعنى على النفي وهو لا يجوز (١٤٠).

الثاني عشر: ما يحتمل المفعولية والحالية والتمييز والبدالية:

منه قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَخَذُوا بِطَانَةً مِّنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُؤُوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَأْتِ الْبَغْضَاءَ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ} (١٤١)، فقوله: "خالاً" يحتمل أربعة توجيهات:

أحدها: النصب على أنه تمييز وهو تمييز محول عن المفعول به، وأصله: لا يألون خبالكم، أي: في خبالكم، ثم جعل الضمير المضاف إليه مفعولاً بعد إسقاط الخافض، فنصب "الخال" الذي كان

مضافاً تمييزاً، ومثله قوله تعالى: {وَفَجَرْنَا الْأَرْضَ عَيْوَنَا} ⁽¹⁴²⁾، أي: وفجرنا عيون الأرض، فُ فعل به ما تقدم ⁽¹⁴³⁾.

وثانيها: يجوز أن يكون منتصباً على أنه مفعول ثانٍ والضمير هو المفعول الأول والفعل لازمٌ يتعدى إلى المفعول بالحرف، وقد يستعمل متعدياً إلى مفعولين، في قولهم: (لا ألوك نصحاً أو جهداً)، وذلك على تضمين معنى المنع والنفاذ ⁽¹⁴⁴⁾، قال الزمخشري: (يقال: آلا في الأمر يأْلُوْيْ أَيْ: قَصَرَ فِيهِ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ مُعَدِّيْ إِلَى مَفْعُولَيْنِ فِيهِمْ: لَا أَلُوكَ نُصْحَّاً وَلَا أَلُوكَ جُهْدَّاً عَلَى التَّضْمِينِ، وَالْمَعْنَى: لَا أَمْنَعُكَ نَصْحَّاً وَلَا أَنْقَصُكَهُ ⁽¹⁴⁵⁾)، وقيل: يجوز أن يكون منصوباً بنزع الخافض والتقدير: (لا يأْلُونَكُمْ فِي تَخْبِيلِكُمْ أَوْ فِي خَبَالٍ، وَهَذَا غَيْرُ مَقِيسٍ كَمَا مَرَّ بِنَا آنَفَاً، وَالخَافِضُ الْمَحْذُوفُ هُوَ إِمَّا "اللَّامُ" أَوْ "فِي" ⁽¹⁴⁶⁾).

ثالثها: جُوز أن يكون مصدرًا في موضع الحال أي: مُخْبِلِينَ، واعتراض على وقوع المصدر حالاً لأن وقوعه ليس بقياس إلا إذا كان المصدر نوعاً من عامله نحو: (أتاني سرعة وبُطْئاً) ⁽¹⁴⁷⁾.

رابعها: أن يكون منتصباً على البدل وهذا عند من يمنع كون التمييز محولاً من المفعولية وعلى هذا التأويل يجوز أن يكون "خالاً" بدل اشتغال من "كم" والضمير العائد محذوف، أي: خالاً منكم، وتأول قوله تعالى: {وَفَجَرْنَا الْأَرْضَ عَيْوَنَا} ، على أن "عيوناً" بدل بعض من كل، وقد حذف العائد أي: عيوناً منها ⁽¹⁴⁸⁾.

الثالث عشر: ما يحتمل المفعولية والحالية والظرفية والصفة:

منه قوله تعالى: {وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا} ⁽¹⁴⁹⁾.
فقوله: (سرًّا) يحتمل أربعة توجيهات:

الأول: أن يكون مفعولاً ثانياً لقوله: "تواعدوهنَّ" وقيل: أي: على سر، فحذف الحرف لأنَّه مما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف الجر ⁽¹⁵⁰⁾.

وقيل: إنَّ المراد بالسر هنا كناية أي: "تواعدوهنَّ قربانًا" وكنَّ به عن النكاح، أي: الوعْدُ الصريح بالنكاح، فيكون "سرًّا" مفعولاً به لـ (تواعدوهنَّ) ⁽¹⁵¹⁾.

الثاني: أنه نعت لمصدر محذوف يقول العبري: (ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف أي: مواعدة سرًّا) ⁽¹⁵²⁾، جاء في التحرير والتتوير: (والظاهر أن المراد به في هذه الآية السر حقيقة، فيكون "سرًّا" منصوباً على الوصف لمفعول مطلق أي: موعداً صريحاً سرًّا، أي: لا تكتموا المواعدة وهذا مبالغة في تجنب مواعدة صريح الخطبة في العدة) ⁽¹⁵³⁾.

الثالث: أنه حال من المصدر المعرف، أي: المواجهة مستخفية، وقيل: هو مصدر في موضع الحال، أي حال من فاعل "تواعدو هنّ" والتقدير: مستخفين بذلك، والمفعول مذوف تقديره: "لا تواعدو هنّ النكاح سراً" (154).

الرابع: وقيل إنه منصوب على الظرفية، أي: لا تواعدو هن في السرّ، على أن المراد بذلك المواجهة بما يُسْتَهْجَن (155)، ولم أقف على غيره في آيات التنزيل الحكيم.

الرابع عشر: ما يحتمل المفعولية والحالية والصفة وخبر الفعل الناقص: منه قوله تعالى: {فَأَمْنُوا خَيْرًا لَّكُمْ} (156)، فقوله: "خيراً" يحتمل أربعة توجيهات: الأولى: أن يكون منصوباً بفعل مذوف واجب الإضمار تقديره: إيتوا خيراً لكم، وهو مذهب سيبويه (157)، ولم يذكر الزمخشري غيره قال: (وذلك أنه لماً بعثهم على الإنتهاء عن التثليث علم أنه يحملهم على أمرٍ فقال: خيراً لكم، أي: واقصدوا وأتوا أمراً خيراً لكم، مما أنتم فيه من الكفر والتثليث) (158)، أي: أنه لماً أمرهم بالإيمان فهو يريد إخراجهم من أمرٍ وإدخالهم فيما هو خيرٌ منه (159)، وهذا كقول - أبي حمزة بن الجراح (160):

تَرَوَّحَ يَأْجُوْ دَرَأْ أَنْ تَقِيلَيْ غَدَّا بِجَبَّنَيْ بَارِدٌ ظَلِيلٌ
يقول - ابن هشام -: (وأصل الكلام: ترّوحي وائتي مكاناً أجدرُ من غيره بـأنْ تقيّلي
فيه) (161).

وكتقول عمر بن أبي ربيعة (162):

وَوَاعِدِيْهِ سِرْدَرَتَيْ مَالِكِيْ أَسْنَهَلَّا
والتقدير: وآتي مكاناً أسهلاً.

الثاني: أن يكون منصوباً لأنّه صفة لمصدر مذوف والتقدير: فأمنوا إيماناً وهو مذهب الفراء (163).

ورد السمين الحلبي قائلاً: (وفي نظرٍ، من حيث إنه يفهم أن الإيمان منقسم إلى خيرٍ وغيره، وإنَّ لم يكن ليفيد بالصفة فائدة) (164).

الثالث: أن يكون منتصباً على أنه خبر لـ(كان) المضمرة تقديره، يكن الإيمان خيراً، وهو مذهب الكسائي وأبي عبيدة (165)، وقال السمين الحلبي: (وقد ردَّ بعضهم هذا المذهب بأن "كان" لا تمحف مع اسمها دون خبرها إلَّا فيما لا بدَّ منه ويزيد ذلك ضعفاً أنَّ "يكن" المقدرة جواب شرط مذوف فيصير المذوف الشرط وجوابه، يعني: أن التقدير: إن تؤمنوا يكن الإيمان

خيراً، فحذفت الشرط وهو: (إن تؤمنوا) وجوابه وهو: (يكن الإيمان)، وأبقيت معمول الجواب وهو "خيراً" وقد يقال: إنه لا يحتاج إلى إضمار شرط صناعي وإن كان المعنى عليه، لأننا ندعى أن الجزم في "يكن" المقدرة إنما هو بنفس جملة الأمر قبله وهو قوله: "فأنموا" من غير تقدير حرف شرطٍ ولا فعل له، وهو الصحيح في الأジョبة الواقعة لأحد الأشياء السبعة⁽¹⁶⁶⁾.

الرابع: أنه منصوب على الحالية، حيث نقله العكري⁽¹⁶⁷⁾، يقول صاحب التحرير والتتوير: (وعندي أنه منصوب على الحال من المصدر الذي تضمنه الفعل وحده أو مع النهي والتقدير: فأنموا حال كون الإيمان خيراً، وحسبك حال كون الإكتفاء خيراً، ولا تفعل كذا حال كون الإنتهاء خيراً)⁽¹⁶⁸⁾.

ومثل ذلك قوله تعالى: { وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ }⁽¹⁶⁹⁾، وقوله تعالى: { وَأَنْفَقُوا خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْ }⁽¹⁷⁰⁾، ولم أجد سوى هذه المواقع الثلاثة في آيات القرآن الكريم تحتمل هذه التوجيهات.

الخامس عشر: ما يحتمل المفعولية والحالية والبدالية والعلف:

ومنه قوله تعالى: { وَلَا تَتَبَعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ثَمَانِيَةُ أَزْوَاجٍ مِّنَ الضَّلَانِ اثْتَنِينِ وَمَنِ الْمَعْزُ اثْتَنِينِ }⁽¹⁷¹⁾.

قوله: "ثمانية" يحتمل أربعة توجيهات:

الأول: أن يكون منصوباً على البدالية من قوله: "حملة وفرشاً" وهو مذهب الفراء⁽¹⁷²⁾، وتبعه أبو حيان وفي ذلك يقول: (وانتصب "ثمانية" على البدل في قول الأكثرين من قوله: "حملة وفرشاً" وهو الظاهر)⁽¹⁷³⁾.

وقيل: على البدل من محل "ما" من قوله: (ما رزقكم الله)⁽¹⁷⁴⁾.

الثاني: أن يكون منصوباً بـ(كروا) الذي قبله أي: كلوا ثمانية أزواج، ويكون على ذلك قوله: "ولا تتبعوا" كالمعرض بين الفعل ومنصوبه، وهو قول نسبه أبو جعفر النحاس إلى علي بن سليمان، وقال العكري بذلك أيضاً⁽¹⁷⁵⁾، يقول السمين الحلبي معلقاً على ذلك: (صوابه أن يقول: "ولا تتبعوا" بدل "ولا تسرفوا" لأن "كروا" الذي يليه "ولا تسرفوا" ليس منصباً على هذا لأنه بعيد منه)⁽¹⁷⁶⁾.

الثالث: أنه عطفٌ على "جناتٍ" أي: أنشأ جناتٍ وأنشأ ثمانية أزواج، ثم حُذف الفعل وحرف العطف وهو مذهبٌ نسبة أبو جعفر النحاس إلى الكسائي⁽¹⁷⁷⁾، وقال - العكري -: "وهو

ضعف⁽¹⁷⁸⁾، واعتراض السمين الحلبي على ذلك بقوله: (الأمر ليس كذلك، وقد سمع ذلك في كلامهم نثراً ونظمًا في النثر قولهم: (أكلتْ لحماً سماً تمراً)، وفي نظمهم قول الشاعر⁽¹⁷⁹⁾:

كِيفَ أَصْبَحْتَ كِيفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَزْرُغُ الْوَدْ فِي فَوَادِ الْكَرِيمِ

أي: أكلتْ لحماً سماً وتمراً، وكيف أصبحت وكيف أمسيت⁽¹⁸⁰⁾، وقد منع ابن جني ذلك؛ لأن الحروف دالة على معاني في نفس المتكلم وأضمارها لا يفيد معناها، وأول المسموع من ذلك على البطل⁽¹⁸¹⁾.

الرابع: أنه منصوب على الحال من "الأنعام" والتقدير: مختلفة أو متعددة⁽¹⁸²⁾، ولم أجد غير هذا الموضع في آيات القرآن الكريم.

السادس عشر: ما يحتمل المفعولية والحالية والظرفية والتمييز:
ومنه ما جاء في قوله تعالى: {فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً} ⁽¹⁸³⁾.
فقوله: "أربعين" يحتمل أربعة توجيهات:

الأول: أن يكون منتصبًا على الحال وهو اختيار الزمخشري إذ يقول: (و"أربعون" نصب على الحال أي: تم بالغاً هذا العدد)⁽¹⁸⁴⁾، وقدره ابن الأباري بقوله: (كأنه قال: فتم ميقات ربه معدوداً أربعين ليلة)⁽¹⁸⁵⁾، وقدره العكري بقوله: (فتم ميقات ربه كاملاً)⁽¹⁸⁶⁾.

قال أبو حيان: (فعلى هذا لا تكون الحال "أربعين" بل الحال هذا المذوف فيتنافي قوله)⁽¹⁸⁷⁾، ويرى السمين الحلبي خلاف ما يراه أبو حيان إذ يقول: (لا تنافي فيه لأن النهاة لم يزالوا ينسبون الحكم للمفعول الباقي بعد حذف عامله المنوب عنه، وله شواهد منها: زيدٌ في الدار أو عندك أو: جاء زيدٌ بثيابه، فـ"ثيابه" حال والحال إنما هو العامل فيه، وإلى غير ذلك، وقدره الفارسي بـ(معدوداً) قال: كقولك: تم القوم عشرين رجلاً، أي معدودين هذا العدد، وهو تقدير حسن⁽¹⁸⁸⁾).
الثاني: أن يكون منتصبًا على الظرفية قال ابن عطية: (ويصح أن تكون "أربعين" ظرفاً من حيث هي عدد أزمنة)⁽¹⁸⁹⁾، يقول السمين الحلبي: (وفي هذا نظرٌ كيف يكون ظرفاً للنهاية وال تمام إنما هو باخر جزءٍ من تلك الأزمنة؟ إلا بتجاوزه بعيد وهو أن كل جزءٍ من أجزاء الوقت سواءً كان أو لاً أم آخرًا إذا نقصَ ذهب النهاية)⁽¹⁹⁰⁾.

الثالث: هو منصوب على أنه مفعول به، قال العكري: (لأن معناه: "بلغ" فهو كقولهم: "بلغت أرضك جَرَيْبَيْنِ)، أي: تُضمنْ "تم" معنى: "بلغ"⁽¹⁹¹⁾.

الرابع: أن ينتصب على التمييز قال أبو حيان: (والذي يظهر أنه تمييز محولٌ من الفاعل وأصله: فتم أربعون ميقات ربِّه، أي: كملتْ، ثم أُسند التمام لـ(ميقات) وانتصب (أربعون) على التمييز والذِّي يُظْهِرُ أَنَّ هَذِهِ الْجَمْلَةَ تَأكِيدٌ وَإِيْضَاحٌ) ⁽¹⁹²⁾، والفائدة من قوله: (أربعين ليلة) وقد علمنا أن (ثلاثين وعشرة) أربعون، لكي لا يَتَوَهَّمَ أَحَدٌ بِأَنَّ الْمَرَادَ: أَتَمَّنَا الْثَّالِثِينَ بِعَشْرٍ مِّنْهَا، فَبَيْنَ أَنَّ الْعَشْرَةَ سُوِّيَ الْثَّالِثِينَ) ⁽¹⁹³⁾، وَلَا يَوْجُدُ غَيْرُ هَذَا الْمَوْضِعِ يَحْتَمِلُ تَلْكَ التَّوْجِيهَاتِ فِي آيَاتِ التَّنْزِيلِ الْحَكِيمِ.

السابع عشر: ما يحتمل المفعولية والحالية والبدالية والصفة:
ومنه قوله تعالى: {مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا تُقْفُوا أَخْدُوا وَقْتُلُوا نَفْتِيلًا} ⁽¹⁹⁴⁾، قوله: "ملعونين" فيه أربعة توجيهات.

الأول: ما ذهب إليه - الفراء - من نصبه على الحالية، وعامله "أَخْدُوا" الذي هو جواب الشرط، فهو يجيز تقديم معمول الجواب على أداة الشرط نحو: (خِيرًا إِنْ تَأْتِي تُصِيبُ) ⁽¹⁹⁵⁾.
وقد منع - الزمخشري - ذلك فقال: (وَلَا يَصْحُ أَنْ يَنْتَصِبَ عَنْ "أَخْدُوا" لِأَنَّ مَا بَعْدَ كَلْمَةِ الشَّرْطِ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهَا) ⁽¹⁹⁶⁾، وجوز - الزمخشري - وابن عطية - العكري - نصبه على الحالية من فاعل "يَجَاوِرُونَكَ" ⁽¹⁹⁷⁾ قال ابن عطية: (كَأَنَّهُ قَالَ: يَنْتَفَعُونَ مِنَ الْمَدِينَةِ مَلْعُونِينَ) ⁽¹⁹⁸⁾. الثاني: ويجوز أيضًا أن ينتصب على الشتم، وجوز ذلك الزمخشري ⁽¹⁹⁹⁾.

الثالث: وجوز ابن عطية أيضًا أن يكون بدلاً من قوله: "قَلِيلًا" إِذَا مَا أَعْرَبَ حَالًا وَتَعَقَّبَهُ أَبُو حَيَّانَ بِأَنَّ الْبَدْلَ بِالْمُشْتَقِ قَلِيلٌ، ثُمَّ قَالَ مُضِيًّا تَوْجِيهًا رَابعًا: (وَالصَّحِيحُ أَنَّ "مَلْعُونِينَ" صَفَةٌ لـ(قَلِيلًا)، أَيْ: إِلَّا قَلِيلَيْنِ مَلْعُونِينِ، وَيَكُونُ "قَلِيلًا" مُسْتَثْنَى مِنَ الْوَاوِ فِي "يَجَاوِرُونَكَ" وَالْجَمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ صَفَةً، أَيْ: مَغْلُوبًا عَلَيْهِمْ) ⁽²⁰⁰⁾.

الثامن عشر: ما يحتمل البدالية والاعطف والمنادى والصفة:
هو ما جاء في قوله تعالى: {قُلِ اللَّهُمَّ مَا لِكَ الْمُلْكُ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ} ⁽²⁰¹⁾ فقوله: "مالك الملك" يحتمل أربعة توجيهات:

الأول: أنه منصوب على النداء فقد نصَّ سيبويه على ذلك في قوله تعالى: {قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} ⁽²⁰²⁾، بأنَّ "اللهُمَّ" لا يوصِفُ لَأَنَّهُ قد ضُمِّنَ إِلَيْهِ "الميم"، ومن ثُمَّ أُخْرِجَتْ هَذِهِ الْفَوْزَةُ عَنِ نَظَائِرِهَا مِنِ الْأَسْمَاءِ فـ(فاطر) منصوب على النداء وكذلك: "مالك" ⁽²⁰³⁾.

الثاني: أن ينتصب على أنه صفة لـ(الله)، وأجاز – المبرد – ذلك⁽²⁰⁴⁾، وأختاره الزجاج إذ يقول: (والقول عندي أن "مالك الملك" صفة "الله" ﷺ كما أن "فاطر السموات" كذلك، وذلك أن الاسم ومعه "الميم" بمنزلته ومعه "يا" فلا تمنع الصفة مع الميم كما لا تمنع مع "يا")⁽²⁰⁵⁾، ونقل – ابن عطية – قوله لأبي علي الفارسي إذ يقول: (وما قال سيبويه أصوب وذلك أنه ليس في الأسماء الموصوفة شيء على حدّ "الله" لأنّه اسم مفرد ضمّ إليه صوتٌ، والأصوات لا توصف، نحو: "غاق" وما أشبه ذلك)⁽²⁰⁶⁾، على حدّ "الله" فإذا خالف ما عليه الأسماء الموصوفة ودخل في حيز مالا يوصف من الأصوات وجب أن لا يوصف والأسماء المناداة المفردة المعرفة القياس أن لا توصف كما ذهب إليه بعض الناس لأنها واقعة موقع ما لا يوصف وكأنه لما وقع موقع ما لا يعرب لم يعرب، كذلك لما وقع موقع ما لا يوصف لم يوصف، وأما قول الحكم بن منذر⁽²⁰⁷⁾: (من الرجز)

يَا حَكَمَ بْنَ الْمَنْذِرِ بْنَ الْجَارِوْدِ
وَقُولُ جَرِيرٍ⁽²⁰⁸⁾: (مِنَ الْوَافِرِ)

فَمَا كَعْبُ بْنَ وَابْنَ أَرْوَى
بِأَجُودِ مَنْكَ يَا عَمَرَ الْجَوَادَ
فَإِنَّ الْأَوَّلَ: عَلَى نَدَاءِ ثَانٍ، وَالثَّانِي: عَلَى إِضْمَارِ "أَعْنِي" فَلَمَا كَانَ هَذَا الْاسْمُ الْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ
لَا يُوصَفَ لَمَا ذَكَرْنَا كَانَ "الله" أَوْلَى أَلَا يُوصَفَ، لَأَنَّهُ قَبْلَ ضَمِّ الْمَيْمِ إِلَيْهِ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَلَامِيٌّ
يُوصَفَ فَلَمَا ضَمِّنَتْ إِلَيْهِ الْمَيْمُ صَيْغَ صِيَاغَةً مُخْصُوصَةً، وَصَارَ حُكْمُهُ حُكْمُ الْأَصْوَاتِ،
وَحُكْمُ الْأَصْوَاتِ أَلَا تُوصَفُ وَهَذَا مَعَ مَا ضَمِّنَ إِلَيْهِ مِنَ الْمَيْمِ بِمَنْزِلَةِ صَوْتٍ مُضْمُونٍ إِلَى
صَوْتٍ نَحْوِهِ: "حَيَّهُلٌ" فَحَقُّهُ أَلَا يُوصَفَ كَمَا لَا يُوصَفَ "حَيَّهُلٌ"⁽²⁰⁹⁾.

الثالث: ويجوز أن يكون بدلاً من "الله"⁽²¹⁰⁾.

الرابع: أنه عطف بيان⁽²¹¹⁾.

ولم أقف على غيره في القرآن الكريم.

الخاتمة

- أَمَّا القرآن الكريم النحويين بشواهد مستفيضة على ما أَصْلَوهُ في قواعد اللغة العربية ومنها
الأسماء المنصوبة.

- للمنصوبات خصوصية تميزها من المرفوعات وال مجرورات إذ تميز بكثرة توجيهاتها الإعرابية.
- تعدد التوجيهات الإعرابية في القرآن الكريم تمثل قدرةً واسعة لدى معرب القرآن وتدل على رجاحة عقولهم.
- تعدد التوجيهات الإعرابية لا يعني أن أحد تلك التوجيهات هو الصحيح فقط بل قد تصح كلها بحسب المعاني التي تحتملها تلك التوجيهات وهذا ما يعبر عنه بالاتساع بالمعاني.
- لقراءات القرآنية والمعنى أثرٌ واضح في تعدد التوجيهات الإعرابية في الأسماء المنصوبة.

(1) البقرة: 253.

(2) ينظر التبيان في إعراب القرآن: 1/ 168، والبحر المحيط: 2/ 273.

(3) ينظر الدر المصنون: 2/ 536.

(4) ينظر البحر المحيط: 2/ 273، والدر المصنون: 2/ 536.

(5) ينظر روح المعاني: 3/ 3.

(6) روح المعاني: 3/ 3.

(7) آل عمران: 195.

(8) النساء: 24.

(9) النساء: 23.

(10) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 419.

(11) الكشاف: 1/ 447، وينظر: 1/ 487.

(12) ينظر إرشاد العقل السليم: 2/ 395.

(13) النمل: 88.

(14) النساء: 122.

(15) البحر المحيط: 3/ 146، وينظر النهر الماد: 3/ 146.

(16) المصدر نفسه: 3/ 146.

(17) ينظر البرهان في إعراب آيات القرآن: 2/ 179.

(18) البحر المحيط: 3/ 146.

(19) ينظر الدر المصنون: 3/ 545.

(20) ينظر معاني القرآن للقراء: 1/ 251.

(21) الدر المصنون: 3/ 545.

(22) آل عمران: 198.

(23) ينظر إعراب القرآن للنحاس: 1/ 195، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 138.

(24) ينظر التبيان في إعراب القرآن: 1/ 261.

(25) الكشاف: 1/ 486.

(26) ينظر التبيان في إعراب القرآن: 1/ 261.

(27) ينظر إرشاد العقل السليم: 2/ 137، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: 1/ 202.

(28) ينظر الدر المصنون: 3/ 547-546، والبرهان في إعراب آيات القرآن: 2/ 181.

(29) ينظر البحر المحيط: 3/ 148.

(30) ينظر معاني القرآن للقراء، والجامع لأحكام القرآن: 4/ 321.

(31) البحر المحيط: 3/ 148.

(32) الدر المصنون: 547/3.
(33) وهو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود أبو عمار النخعي الكوفي الإمام المشهور الصالح الزاهد، العالم فرأى على الأسود بن يزيد، وعلقمة بن قيس، ينظر: غالية النهاية: 1/29، وتنكرة الحفاظ: 1/73، وتهذيب الكمال: 1/159، ووفيات الأعيان: 1/1، وسير أعلام النبلاء: 4/520.
(34) ينظر مختصر في شواد القراءات: 24، والجامع لأحكام القرآن: 4/321، والبحر المحيط: 3/147، والميسر: 76.
(35) مريم: 8.
(36) ينظر الدر المصنون: 7/569.
(37) ينظر معاني القرآن للكسائي: 191، والمزهر في علوم اللغة: 2/373.
(38) البقرة: 83.
(39) ينظر معاني القرآن واعرابه: 1/146، والبحر المحيط: 1/283.
(40) ينظر شرح ابن عقيل: 1/511، وأوضاع المسالك: 2/190.
(41) ينظر البحر المحيط: 1/283.
(42) ينظر الدر المصنون: 1/463.
(43) ينظر مشكل إعراب القرآن: 1/102، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1/103.
(44) ينظر البحر المحيط: 1/284.
(45) هو عاصم بن العجاج، أخذ عن سليمان بن قتيبة، وأخذ عنه عيسى بن عمر، توفي سنة (128هـ)، ينظر طبقات ابن سعد: 7/235، وطبقات القراء: 1/394.
(46) روح المعاني: 1/309-308.
(47) شرح ابن عقيل: 1/513.
(48) لم أقف على قاتله، وهو في شرح ابن عقيل: 1/513، وأوضاع المسالك: 2/192.
(49) ينظر عدة المسالك: 2/192.
(50) النساء: 4.
(51) الكشاف: 1/501.
(52) ينظر مجمع البيان: 3/5.
(53) ينظر الكشاف: 1/501، والبيان في إعراب القرآن: 1/266، والبحر المحيط: 3/166.
(54) التحرير والتتوير: 5/230.
(55) ينظر البحر المحيط: 3/166.
(56) ينظر الجامع لأحكام القرآن: 5/24، والدر المصنون: 3/571.
(57) النحل: 8.
(58) معاني القرآن للأخفش: 2/605.
(59) الكشاف: 2/557، والمحرر الوجيز: 1085، والمحتسب: 2/8، ونحو القراء الكوفيين: 214.
(60) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن: 2/76.
(61) الدر المصنون: 7/195.
(62) ينظر الكشاف: 2/557.
(63) ينظر المحرر الوجيز: 1085.
(64) ينظر الدر المصنون: 7/196.
(65) ينظر المحرر الوجيز: 1085.
(66) الدخان: 5-4.
(67) ينظر معاني القرآن للأخفش: 2/991، ومعاني القرآن وإعرابه: 4/322، وزاد الميسر: 7/338.
(68) ينظر الكشاف: 4/275.
(69) الكشاف: 4/275.
(70) الكهف: 2.
(71) ينظر البحر المحيط: 8/33، والدر المصنون: 9/617.
(72) ينظر الدر المصنون: 9/617.
(73) ينظر البحر المحيط: 8/33.
(74) ينظر البرهان في إعراب آيات القرآن: 6/167.
(75) الحاقة: 7.
(76) الكشاف: 4/603، وينظر فتح البيان في مقاصد القرآن: 45.
(77) ينظر إرشاد العقل السليم: 9/22، والتحرير والتتوير: 29/117.
(78) الزخرف: 5.
(79) إعراب القرآن للنحاس: 4/65.
(80) ينظر البحر المحيط: 8/6.
(81) وهو في ديوانه: 165، والممنع في التصريف: 1/323، والنواذر: 13.
(82) النمل: 8.
(83) المحرر الوجيز: 1674.
(84) البحر المحيط: 8/6.
(85) البيان في غريب إعراب القرآن: 2/353.

(86) الكشاف: 241/4.

(87) هو شيبيل بن عزرة الصنبعي، أبو عمرو البصري، روى عن شهر بن حوشب وروى عنه شعبة، ثقة من أئمة العربية، خطيب وشاعر، ولم تذكر وفاته، ينظر تهذيب التهذيب: 210/4.

(88) هو سميط بن عبد الدسوسي، أبو عبد الله البصري، روى عن عمران بن حصين، وروى عن سليمان التميمي، ثقة، ولم تذكر وفاته، ينظر تهذيب التهذيب: 240/4.

(89) ينظر مختصر في شواد القراءات: 134، والبحر المحيط: 6/8.

(90) الدر المصنون: 573-572/9.

(91) يونس: 37.

(92) هو محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحوي المقرئ أبو جعفر، ثقة له كتب في النحو والقراءات ت(231هـ)، ينظر بغية الوعاء: 111/1، والمنتظم في تاريخ الملوك الأمم: 172/11.

(93) ينظر معاني القرآن للقراء: 1/465، والبحر المحيط: 157/5.

(94) يوسف: 111.

(95) ينظر البحر المحيط: 5/157، والتلاؤيل النحوي في القرآن الكريم: 2/611.

(96) المائدة: 95.

(97) معاني القرآن وإعرابه: 2/168.

(98) الكشاف: 1/712.

(99) ينظر البحر المحيط: 4/20.

(100) الدر المصنون: 4/423.

(101) ينظر مشكل إعراب القرآن: 1/238، والتبيان في إعراب القرآن: 1/95.

(102) مشكل إعراب القرآن: 1/238، وينظر التبيان في إعراب القرآن: 1/95.

(103) الدر المصنون: 4/423-424.

(104) ص: 32.

(105) ينظر معاني القرآن للقراء: 2/405.

(106) البحر المحيط: 7/396.

(107) الدر المصنون: 9/337.

(108) ينظر البحر المحيط: 7/396.

(109) ينظر المصدر نفسه: 7/396.

(110) المحرر الوجيز: 1599.

(111) ينظر البحر المحيط: 7/396.

(112) البقرة: 130.

(113) ينظر مجاز القرآن: 2/56.

(114) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 1/183، وإعراب القرآن للنحاس: 1/79.

(115) هو احمد بن يحيى، إمام أهل الكوفة أخذ عن ابن الأباري وروى عنه ابن الأباري، توفي سنة (291هـ)، ينظر نزهة الآباء: 293، وطبقات القراء: 1/148، ووفيات الأعيان: 1/102، وسير أعلام النبلاء: 14/5.

(116) هو عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر، أخذ عن سيبويه والكساني، توفي سنة (177هـ)، ينظر بغية الوعاء: 2/74، وسير أعلام النبلاء: 7/323.

(117) المحرر الوجيز: 135، وينظر فتح القدير: 1/225.

(118) الكشاف: 1/215.

(119) مسند الإمام أحمد: 2/170، أخرجه أحمد بن حنبل.

(120) الكشاف: 1/216.

(121) ينظر البحر المحيط: 1/394.

(122) ينظر مشكل إعراب القرآن: 1/111، والبحر المحيط: 1/394.

(123) معاني القرآن للقراء: 1/79.

(124) ينظر الكتاب: 1/110، والمحرر الوجيز: 1/394، والبحر المحيط: 1/394، والبهجة المرضية: 96.

(125) الكشاف: 1/215.

(126) وهو في ديوانه: 232، والكتاب: 1/196، وشرح ابن عقيل: 2/346، وأمالي الشجري: 2/143، وذناب كل شيء: طرفه، والاجب: المقطوع.

(127) وهو في الحماسة الشجرية: 1/247، والدر المصنون: 2/121.

(128) ينظر البحر المحيط: 1/394.

(129) ينظر الدر المصنون: 2/122.

(130) ينظر البحر المحيط: 1/394، والدر المصنون: 2/122.

(131) آل عمران: 191.

(132) ينظر الكتاب: 1/116.

(133) ينظر البحر المحيط: 3/140.

(134) إعراب القرآن للنحاس: 1/194.

(135) ينظر مشكل إعراب القرآن: 1/184.

(136) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن: 1/235.

(137) الكشاف: 1/483، وينظر الجامع لأحكام القرآن: 4/316.

(138) البحر المحيط: 140/3.

(139) الدخان: 38.

(140) ينظر البحر المحيط: 140/3.

(141) آل عمران: 118.

(142) القمر: 12.

(143) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن: 1/217، والدر المصنون: 1/364.

(144) ينظر إرشاد العقل السليم: 2/76، وروح المعاني: 4/38.

(145) الكشاف: 1/434.

(146) ينظر البرهان في إعراب آيات القرآن: 2/106.

(147) ينظر المقتضب: 3/234، وشرح الكافية: 2/75.

(148) ينظر الدر المصنون: 3/364.

(149) البقرة: 235.

(150) ينظر الجامع لأحكام القرآن: 3/190، وروح المعاني: 2/151.

(151) ينظر التحرير والتنوير: 2/453.

(152) التبيان في إعراب القرآن: 1/158.

(153) التحرير والتنوير: 2/453.

(154) ينظر الجامع لأحكام القرآن: 3/190، والتبيان في إعراب القرآن: 1/158.

(155) ينظر إرشاد العقل السليم: 1/232، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: 1/132.

(156) النساء: 170.

(157) ينظر الكتاب: 1/143، والمغرب: 279.

(158) الكشاف: 1/626، وينظر البحر المحيط: 3/400.

(159) ينظر البيان في غريب القرآن: 1/278.

(160) وهو في أوضح المسالك: 3/262، وأحىحة بضم الهمزة وفتح المهملة، والجلاح بضم الجيم الموحدة.

(161) أوضح المسالك: 3/262.

(162) وهو في ديوانه: 160، والكتاب: 1/283، ومجمع البيان: 3/143، والتحرير والتنوير: 4/49.

(163) ينظر معاني القرآن للفراء: 1/295، ومجمع البيان: 3/143.

(164) الدر المصنون: 4/164-165.

(165) ينظر مجاز القرآن: 1/143، والجامع لأحكام القرآن: 6/25، والمحرر الوجيز: 501، والتأويل النحوي في القرآن الكريم: 2/614.

(166) الدر المصنون: 4/164-165.

(167) ينظر التبيان في إعراب القرآن: 1/327.

(168) التحرير والتنوير: 4/50-49.

(169) النساء: 171.

(170) التغابن: 16.

(171) الأنعام: 142-143.

(172) ينظر معاني القرآن للفراء: 2/359.

(173) البحر المحيط: 4/239، وينظر مجمع البيان: 3/376، والبرهان في إعراب آيات القرآن: 3/213.

(174) ينظر البحر المحيط: 4/239.

(175) ينظر إعراب القرآن للنحاس: 2/36، والتبيان في إعراب القرآن: 1/423.

(176) الدر المصنون: 4/192.

(177) ينظر إعراب القرآن للنحاس: 2/36.

(178) التبيان في إعراب القرآن: 1/423.

(179) لم أهند إلى قائله وهو في الخصائص: 1/290، ووصف المباني في شرح حروف المعاني: 414، وأمالي السعيلي: 152، والدر المصنون: 3/176، وهمع الهوامع: 3/193.

(180) الدر المصنون: 4/193.

(181) ينظر: همع الهوامع: 3/193.

(182) ينظر التبيان في إعراب القرآن: 1/423، والبحر المحيط: 4/239.

(183) الأعراف: 142.

(184) الكشاف: 2/142، وينظر إرشاد العقل السليم: 4/56.

(185) البيان في غريب إعراب القرآن: 1/373.

(186) التبيان في إعراب القرآن: 1/459.

(187) البحر المحيط: 4/380.

(188) الدر المصنون: 5/447.

(189) المحرر الوجيز: 5/740.

(190) الدر المصنون: 5/448.

(191) التبيان في إعراب القرآن: 1/459.

(192) البحر المحيط: 4/380.

(193) ينظر الجامع لأحكام القرآن: 7/275.

(194) الأحزاب: 60.
 (195) ينظر معاني القرآن للفراء: 2/349.
 (196) الكشاف: 3/570.
 (197) ينظر الكشاف: 3/570، والمحرر الوجيز: 1524، والتبيان في إعراب القرآن: 2/279.
 (198) المحرر الوجيز: 1524.
 (199) ينظر الكشاف: 3/570.
 (200) البحر المحيط: 7، وروح المعاني: 21/61.
 (201) آل عمران: 26.
 (202) الزمر: 46.
 (203) ينظر الكتاب: 2/169.
 (204) ينظر المقتضب: 4/239.
 (205) معاني القرآن وإعرابه: 1/327.
 (206) المحرر الوجيز: 287.
 (207) وهو في لسان العرب: "سردق"، والدر المصنون: 3/100.
 (208) وهو في ديوانه: 135، وأوضح المسالك: 4/23، والدر المصنون: 3/100.
 (209) ينظر: الدر المصنون: 3/99-100-101.
 (210) ينظر المصدر نفسه: 3/99-100-101.
 (211) ينظر المصدر نفسه: 3/100-101.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
 - إرشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، (ت 745هـ)، تحقيق د. مصطفى أحمد النقاش، مصر، 1404هـ-1984م.
 - إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، لقاضي القضاة أبي السعود محمد بن محمد العمادي (ت 951هـ)، دار إحياء التراث العربي، لبنان- بيروت، (د- ت).
 - إعراب القرآن، للإمام العلامة أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، (ت 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1421هـ-2001م.
 - أمالى السهيلى، لأبى القاسم القاسى السهيلى: (ت: 581هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، مطبعة السعادة بمصر، 1390هـ-1970م.
 - أنوار التزيل وأسرار التأويل، المعروف بـ(تفسير البيضاوى)، للناصر أبى سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازى البيضاوى، (ت 685هـ) وقيل: (661هـ)، تقديم: محمد عبد القادر الأرناؤوط، دار صادر- بيروت، ط: 1، 2001م.
 - أوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك، لأبى محمد جمال الدين ابن هشام الأنصاري، (ت 761هـ)، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، 1423هـ-2005م.
 - البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبى حيان الأندلسي الغرناطى، (ت 745هـ)، جمع بالتصوير من مطبعة مولاي السلطان عبد الحفيظ سلطان المغرب، سنة 1328هـ، ط: 2، 1978-1398هـ، دار الفكر للطباعة والنشر.
 - البرهان في إعراب القرآن، لأحمد مقرى بن أحمد حسين شمبله الأهدلى، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت (ب. ت).
 - بغية الوعاء في طبقات اللغويين والنحاة، لحافظ جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: 1، مطبعة عيسى البابى- القاهرة، 1384هـ-1964م.
 - البهجة المرضية في شرح الألفية، للعلامة جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر، (د- ت).
 - البيان في غريب إعراب القرآن، لأبى البركات بن الانبارى، (ت 577هـ)، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ-1980م.
 - التأويل النحوي في القرآن الكريم: للدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشيد، الرياض، ط: 1، 1984.
 - التبيان في إعراب القرآن، لأبى البقاء عبد الله بن حسين العكربى، (ت 616هـ)، وضع حواشيه: محمد حسين شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1419هـ-1998م.
 - التحرير والتنوير، للأستاذ الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، مطبعة دار سخنون، تونس (د- ت).
 - تذكرة الحفاظ، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت 748هـ)، مصور بالأوفىست عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، (د- ت).

تهذيب التهذيب، للإمام ابن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، حيدر آباد، الهند، 1327هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبي الحاج يوسف بن المزي، (ت742هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ط: 1، مؤسسة الرسالة، 1418هـ-1998م.

التبسيير في القراءات السبع، للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، (ت444هـ)، قرأه وعلق عليه، الأستاذ: جمال الدين محمد شرف، الناشر: دار الصحابة للتراث بطنطا، (د- ت).

الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، (ت671هـ)، صححه أحمد عبد العليم البردوني، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.

حاشية الشهاب المسمّاة: (عن أبي القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي)، لشهاب الدين الخفاجي (ت1069هـ)، دار صادر، بيروت، (د- ت).

الحماسة الشجرية، تأليف: هبة الله بن علي بن حمزة العلوى الحسنى، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبعة أسماء الحنصي، إحياء التراث القديم، دمشق، 1970م.

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، مطبعة بولاق، 1299هـ.

الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جنّي (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، ط: 1، القاهرة، 1376هـ-1956م.

الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون، تأليف: أحمد بن يوسفالمعروف بالسمين الحلبي، (ت756هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط: 1، 1415هـ-1994م.

رسالة نحو القراء الكوفيين، لخديجة أحمد مقهي، رسالة ماجستير بإشراف الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، المعابدة، توزيع دار الندوة، بيروت- لبنان، ط: 1، 1406هـ-1985م.

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى، للعلامة أبي الفضل السيد محمود الألوسي البغدادي (ت1270هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان (د- ت).

زاد المسير في علم التفسير، تأليف: أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي الجوزي القرشي البغدادي، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ط: 1، دمشق، 1384هـ-1964م.

سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ)، تحقيق: شعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة (د- ت).

شرح ابن عقيل، لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت769هـ) على ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، 1423هـ-2002م.

عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محبي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، 1426هـ-2005م، بهامش أوضح المسالك.

غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزي، عُنِي بنشره برجستراسر- طبعه دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 2، 1400هـ.

فتح البيان في مقاصد القرآن، للسيد الإمام المجتهد صديق حسن خان، الناشر: عبد المحبي علي محفوظ، مطبعة العاصمة، شارع الفلكي، القاهرة، (د- ت).

الكافي في القراءات السبع، للإمام أبي عبد الله محمد بن شريح (ت476هـ)، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، الناشر: دار الصحابة للتراث بطنطا (د- ت).

الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قتيبة "سيبوية" (ت180هـ)، ط: 1، بولاق، مصر، ومطبعة عالم الكتب، بيروت، بتحقيق: عبد السلام محمد هارون (د- ت).

الكشف عن حقائق التزيل وعيون الأقوال في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (538هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدى، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط: 2، 1412هـ-2001م.

مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت210هـ)، عُقَّ عليه الدكتور محمد فؤاد سزكين، ط: 1، الناشر: محمد سامي أمين الخانجي، مصر، 1374هـ-1954م.

مجمع البيان في تفسير القرآن، للشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، صحة وعلق عليه: الفاضل السيد هاشم الرسولي المحلاطي، دار إحياء التراث العربي، لبنان- بيروت، (د- ت).

المحتسب في تبيين وجوه شواد القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت391هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح شلبي، طبعة القاهرة سنة 1386هـ-1966م، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن عطيه الأندلسي (ت541هـ)، ط: 1، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، طبعة جديدة ومنقحة.

- مختصر في شواد القراءات من كتاب البديع لابن خالويه، عنى بشره: برجشتراسر، المطبعة الرحمانية بمصر، 1934م.
- مسند الإمام أحمد ، للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت 241هـ)، مطبعة الميمنة، مصر، 1313هـ.
- مشكل اعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ)، دراسة وتحقيق: حاتم صالح الضامن، دار الحرية للطباعة، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، 1975م.
- معاني القرآن واعرابه، للزجاج، أبي اسحاق إبراهيم بن السري (ت 311هـ)، شرح وتحقيق: الدكتور عبد الجليل عبدة سلبي، خرج أحاديثه: الأستاذ علي جمال محمد، دار الحديث، القاهرة، 1424هـ-2004م.
- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، (ت 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد عي النجار، دار السرور، (د-ت).
- المقضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، 1386هـ.
- المقرب/تأليف: علي بن مؤمن المعروف - بابن عصفور- (ت 669هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، الكتاب الثالث، مطبعة العانى، بغداد، 1986م.
- الممتنع في التصريف، لابن عصفور الاشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط 4، دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1979 م.
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت 597هـ)، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (د-ت).
- الميسير في القراءات الأربع عشر، لمحمد فهد خاروف، مراجعة محمد كريم راجح، دار ابن كثير، ط: 4، بيروت- لبنان، 1427هـ-2006م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين بن الأنباري، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار النهضة، مصر (ب.ت).
- النهر الماد من البحر المحيط، لأبي حيان الاندلسي، مطبوع بهامش البحر المحيط، جمع بالتصوير من مطبعة مولاي السلطان عبد الحفيظ سلطان المغرب، سنة 1328هـ، ط: 2، 1398هـ-1978م، دار الفكر للطباعة والنشر.
- جمع الجوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف: الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: احمد شمس الدين، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط: 1، 1418هـ-1998م.
- وفيات الأعيان وأئمأة أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت- لبنان، 1970م.

References

.The Holy Qur'an

- Irtishaf al-Darb min Lisan al-'Arab, by Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), edited by Dr. Mustafa Ahmad al-Nammas, Egypt, 1404 AH – 1984 AD.
- Irshad al-'Aql al-Salim ila Mazaya al-Qur'an al-Karim, by Qadi al-Qudat Abu al-Su'ud Muhammad ibn Muhammad al-'Imadi (d. 951 AH), Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi, Beirut – Lebanon, (n.d.).
- I'rab al-Qur'an, by Imam Abu Ja'far Ahmad ibn Muhammad ibn Isma'il al-Nahhas (d. 338 AH), annotated by Abdul-Mun'im Khalil, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut – Lebanon, 1421 AH – 2001 AD.
- Amali al-Suhayli, by Abu al-Qasim al-Suhayli (d. 581 AH), edited by Muhammad Ibrahim al-Banna, Matba'at al-Sa'adah, Egypt, 1390 AH – 1970 AD.
- Anwar al-Tanzil wa Asrar al-Ta'wil (Tafsir al-Baydawi), by al-Nasir Abu Sa'id Abdullah ibn 'Umar al-Baydawi (d. 685 AH, some say 661 AH), introduction by Muhammad Abdul Qadir al-Arna'ut, Dar Sader – Beirut, 1st ed., 2001 AD.
- Awqāf al-Masalik ila Sharh Alfiyyat Ibn Malik, by Abu Muhammad Jamal al-Din Ibn Hisham al-Ansari (d. 761 AH), al-Maktabah al-'Asriyyah, Sidon – Beirut, 1423 AH – 2005 AD.

- Al-Bahr al-Muhit, by Abu Hayyan al-Andalusi al-Gharnati (d. 745 AH), facsimile of the Sultan Abdul Hafiz Press, Morocco, 1328 AH, 2nd ed., 1398 AH – 1978 AD, Dar al-Fikr.
- Al-Burhan fi l'rab al-Qur'an, by Ahmad Miqri ibn Ahmad Husayn Shumaylah al-Ahdali, al-Maktabah al-'Asriyyah, Sidon – Beirut (n.d.).
- Bughyat al-Wu'at fi Tabaqat al-Lughawiyyin wa al-Nuhat, by Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, 1st ed., Matba'at 'Isa al-Babi – Cairo, 1384 AH – 1964 AD.
- Al-Bahjah al-Mardiyyah fi Sharh al-Alfiyyah, by Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), Matba'at Dar Ihya' al-Kutub al-'Arabiyyah, Egypt (n.d.).
- Al-Bayan fi Gharib l'rab al-Qur'an, by Abu al-Barakat ibn al-Anbari (d. 577 AH), edited by Dr. Taha Abdul Hamid Taha, revised by Mustafa al-Saqlqa, Egyptian General Book Authority, 1400 AH – 1980 AD.
- Al-Ta'wil al-Nahwi fi al-Qur'an al-Karim, by Dr. Abdul Fattah Ahmad al-Hamuz, Maktabat al-Rashid, Riyadh, 1st ed., 1984 AD.
- Al-Tibyan fi l'rab al-Qur'an, by Abu al-Baqa' Abdullah ibn al-Husayn al-'Ukbari (d. 616 AH), annotated by Muhammad Husayn Shams al-Din, 1st ed., Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut – Lebanon, 1419 AH – 1998 AD.
- Al-Tahrir wa al-Tanwir, by Shaykh Muhammad al-Tahir ibn 'Ashur, Dar Sahnun Press, Tunis (n.d.).
- Tadhkira al-Huffaz, by Shams al-Din al-Dhahabi (d. 748 AH), facsimile of the Ottoman Encyclopedia print, Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi, Beirut – Lebanon (n.d.).
- Tahdhib al-Tahdhib, by Ibn Hajar al-'Asqalani (d. 852 AH), Hyderabad – India, 1327 AH.
- Tahdhib al-Kamal fi Asma' al-Rijal, by Jamal al-Din al-Mizzi (d. 742 AH), edited by Dr. Bashar Awwad Ma'ruf, 1st ed., Mu'assasat al-Risalah, 1418 AH – 1998 AD.
- Al-Taysir fi al-Qira'at al-Sab', by Abu 'Amr 'Uthman ibn Sa'id al-Dani (d. 444 AH), edited and annotated by Jamal al-Din Muhammad Sharaf, Dar al-Sahabah lil-Turath, Tanta (n.d.).
- Al-Jami' li-Ahkam al-Qur'an, by Abu Abdullah Muhammad ibn Ahmad al-Qurtubi (d. 671 AH), verified by Ahmad Abdul-'Alim al-Barduni, Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi, Beirut – Lebanon.
- Hashiyat al-Shihab: 'Inayat al-Qadi wa Kifayat al-Radi 'ala Tafsir al-Baydawi, by Shihab al-Din al-Khafaji (d. 1069 AH), Dar Sader – Beirut (n.d.).
- Al-Hamasah al-Shajariyyah, by Hibatullah ibn Ali ibn Hamzah al-'Alawi al-Hasani, edited by Abdul-Mu'in al-Maluhhi, Asma al-Himsi Press, Damascus, 1970 AD.
- Khizanat al-Adab wa Lub Lubab Lisan al-'Arab, by Abdul Qadir ibn 'Umar al-Baghdadi (d. 1093 AH), Bulaq Press, 1299 AH.
- Al-Khasa'is, by Abu al-Fath 'Uthman ibn Jinni (d. 392 AH), edited by Muhammad Ali al-Najjar, Egyptian National Library Press, 1st ed., Cairo, 1376 AH – 1956 AD.
- Al-Durr al-Masun fi 'Ulum al-Kitab al-Maknun, by Ahmad ibn Yusuf al-Samin al-Halabi (d. 756 AH), edited by Dr. Ahmad Muhammad al-Kharrat, Dar al-Qalam, Damascus, 1st ed., 1415 AH – 1994 AD.
- Risalat Nahw al-Qurra' al-Kufiyyin, by Khadijah Ahmad Mufti, Master's thesis under Dr. Abdul Fattah Isma'il Shalabi, al-Maktabah al-Faysaliyyah, Mecca, distributed by Dar al-Nadwah, Beirut – Lebanon, 1st ed., 1406 AH – 1985 AD.

- Ruh al-Ma'ani fi Tafsir al-Qur'an al-'Azim wa al-Sab' al-Mathani, by al-Alusi (d. 1270 AH), al-Muniriyyah Press, Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi, Beirut – Lebanon (n.d.).
- Zad al-Masir fi 'Ilm al-Tafsir, by Ibn al-Jawzi, al-Maktab al-Islami, 1st ed., Damascus, 1384 AH – 1964 AD.
- Siyar A'lam al-Nubala', by Shams al-Din al-Dhahabi (d. 748 AH), edited by Shu'ayb al-Arna'ut, Mu'assasat al-Risalah (n.d.).
- Sharh Ibn 'Aqil, by Qadi al-Qudat Baha' al-Din Ibn 'Aqil (d. 769 AH), al-Maktabah al-'Asriyyah, Sidon – Beirut, 1423 AH – 2002 AD.
- 'Uddat al-Salik ila Tahqiq Awdah al-Masalik, by Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, al-Maktabah al-'Asriyyah, Sidon – Beirut, 1426 AH – 2005 AD, printed with Awdah al-Masalik.
- Ghayat al-Nihayah fi Tabaqat al-Qurra', by Ibn al-Jazari, published by Bergstrasser, 2nd ed., Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, 1400 AH.
- Fath al-Bayan fi Maqasid al-Qur'an, by Siddiq Hasan Khan, published by Abdul-Muhyi Ali Mahfuz, Matba'at al-'Asimah, Cairo (n.d.).
- Al-Kafi fi al-Qira'at al-Sab', by Abu Abdullah Muhammad ibn Shurayh (d. 476 AH), edited by Jamal al-Din Muhammad Sharaf, Dar al-Sahabah lil-Turath, Tanta (n.d.).
- Al-Kitab, by Sibawayh (d. 180 AH), 1st ed., Bulaq Press, Egypt, also 'Alam al-Kutub, Beirut, edited by Abdul-Salam Muhammad Harun (n.d.).
- Al-Kashshaf 'an Haqa'iq al-Tanzil wa 'Uyun al-Aqawil fi Wujuh al-Ta'wil, by al-Zamakhshari (d. 538 AH), edited by Abdul-Razzaq al-Mahdi, Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi & Mu'assasat al-Tarikh al-'Arabi, Beirut – Lebanon, 2nd ed., 1412 AH – 2001 AD.
- Majaz al-Qur'an, by Abu 'Ubaydah Ma'mar ibn al-Muthanna (d. 210 AH), annotated by Dr. Muhammad Fu'ad Sezgin, 1st ed., Muhammad Sami Amin al-Khanji, Egypt, 1374 AH – 1954 AD.
- Majma' al-Bayan fi Tafsir al-Qur'an, by al-Tibrisi, verified by al-Sayyid Hashim al-Rasuli al-Muhallati, Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi, Beirut – Lebanon (n.d.).
- Al-Muhtasib fi Tabyeen Wujuh Shadhdh al-Qira'at wa al-Idah 'anha, by Ibn Jinni (d. 391 AH), edited by Ali al-Najdi Nasif, Abdul-Halim al-Najjar, and Abdul-Fattah Shalabi, Cairo, 1386 AH – 1966 AD, Supreme Council for Islamic Affairs.
- Al-Muharrar al-Wajiz fi Tafsir al-Kitab al-'Aziz, by Ibn 'Atiyyah al-Andalusi (d. 541 AH), 1st ed., Dar Ibn Hazm, Beirut – Lebanon, revised edition.
- Mukhtasar fi Shadhdh al-Qira'at min Kitab al-Badi' li-Ibn Khalawayh, edited by Bergstrasser, al-Matba'ah al-Rahmaniyyah, Egypt, 1934 AD.
- Musnad al-Imam Ahmad, by Ahmad ibn Hanbal (d. 241 AH), al-Maymaniyyah Press, Egypt, 1313 AH.
- Mushkil I'rab al-Qur'an, by Maki ibn Abi Talib al-Qaysi (d. 437 AH), edited by Hatim Salih al-Dhamin, Dar al-Hurriyyah, Salman al-A'zami Press, Baghdad, 1975 AD.
- Ma'ani al-Qur'an wa I'rabuhu, by al-Zajjaj (d. 311 AH), edited by Dr. Abdul-Jalil Abdah Shalabi, hadith verification by Ali Jamal Muhammad, Dar al-Hadith, Cairo, 1424 AH – 2004 AD.
- Ma'ani al-Qur'an, by Abu Zakariya Yahya ibn Ziyad al-Farra' (d. 207 AH), edited by Ahmad Yusuf Najati and Muhammad Ali al-Najjar, Dar al-Surur (n.d.).
- Al-Muqtasib, by al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by Muhammad Abdul-Khalil 'Udmah, Cairo, 1386 AH.

- Al-Muqarrib, by Ibn ‘Asfur (d. 669 AH), edited by Ahmad Abdul-Sattar al-Jawari and Abdullah al-Juburi, vol. 3, al-‘Ani Press, Baghdad, 1986 AD.
- Al-Mumti’ fi al-Tasrif, by Ibn ‘Asfur al-Ishbili, edited by Fakhr al-Din Qabaweh, 4th ed., Dar al-Afaq al-Jadidah, Beirut, 1979 AD.
- Al-Muntazam fi Tarikh al-Muluk wa al-Umam, by Ibn al-Jawzi (d. 597 AH), edited by Muhammad Abdul-Qadir ‘Ata and Mustafa Abdul-Qadir ‘Ata, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut – Lebanon (n.d.).
- Al-Muyassar fi al-Qira’at al-Arba’ Ashar, by Muhammad Fahd Kharouf, revised by Muhammad Karim Rajih, 4th ed., Dar Ibn Kathir, Beirut – Lebanon, 1427 AH – 2006 AD.
- Nuzhat al-Alba’ fi Tabaqat al-Udaba’, by Ibn al-Anbari, edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Nahda, Egypt (n.d.).
- Al-Nahr al-Mad min al-Bahr al-Muhit, by Abu Hayyan al-Andalusi, printed in the margin of al-Bahr al-Muhit, facsimile of the Sultan Abdul Hafiz Press, Morocco, 1328 AH, 2nd ed., 1398 AH – 1978 AD, Dar al-Fikr.
- Hami’ al-Hawami’ fi Sharh Jam’ al-Jawami’, by Jalal al-Din al-Suyuti, edited by Ahmad Shams al-Din, 1st ed., Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut – Lebanon, 1418 AH – 1998 AD.
- Wafayat al-A’yan wa Anba’ Abna’ al-Zaman, by Ibn Khallikan (d. 681 AH), edited by Dr. Ihsan ‘Abbas, Dar al-Thaqafah, Beirut – Lebanon, 1970 AD.